المجتمع التعددي النـــيجري بين معــضلة الانقــسامات ورهان الاندماج الوطني

Nigerian pluralistic society between the dilemma of divisions and the bet of national integration

لامية رقان[1]

[1]كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بومرداس، مخبر الدراسات السياسية والدولية (الجزائر)

l.reggane@univ-boumerdes.dz

تاريخ إرسال المقال: /2019/12/17 تاريخ قبول المقال: 2021/04/12 تاريخ نشر المقال: جوان 2021

الملخص

يعتبر العامل البشري أهم العوامل التي تؤثر في الاستقرار الداخلي لنيجيريا، والمساهم الرئيسي في تحقيق وبناء الاندماج الوطني، وهذا بسبب خصوصيته التركيبية، فهو يتميز بالتنوع وعدم التجانس، حيث يتكون العنصر البشري النيجيري من عدة مجموعات عرقية، ودينية، ولغوية، وحتى إقليمية، الشيء الذي يؤثر في العمليات السياسية النيجيرية، وفي الولاء الوطني، لهذا كانت نيجيريا ولازالت أحد معضلات غرب إفريقيا، وفي كثير من الأحيان كان يطلق عليها في التحليلات الأكاديمية دولة المتناقضات، فمن ناحية هي بلد غني بالموارد الطبيعية والبشرية، ومن ناحية أخرى وجراء تركيبتها المجتمعية المتنوعة تعيش في تخلف وصراع، ما شكل تهديدا كبيرا على وحدة البلاد، ففي العديد من المرات وصلت حدة الصراعات إلى الانقسام الوطني، وتعتبر حرب بيافرا خير مثالا على ذلك؛ ولهذا، لطالما كانت قضية الاندماج الوطني أكبر تحدي ورهان لدولة نيجيريا وللحكومات المتعاقبة على السلطة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع التعددي، التنوع، الانقسامات، الاندماج الوطني، الولاء الوطني.

Abstract

The human factor is the single most important factor affecting the internal stability of Nigeria, and the major contributor in achieving and building national integration, and this is because of its structural specificity, as it is distinguished by diversity and heterogeneity. The Nigerian human element consists of several ethnic, religious, linguistic, and even regional groups, which affects Nigerian political processes and national loyalty. This is why Nigeria was and still is one of West Africa's dilemmas. In academic analyzes it has often been called the state of contradictions. On the one hand, it is a country rich in natural and human resources, and on the other hand, due to its varied societal composition, which lives in backwardness and conflict, what posed a great threat to the country's unity, where many times the intensity of conflicts reached the national division, and the Biafran war is a good example of this; For this, i Since the issue of national integration and the biggest challenge bet for the State of Nigeria and the successive governments of power.

Key words: pluralistic society, diversity, divisions, national integration, national loyalty.

المؤلف المرسل: لامية رقان ، الإيميل المهني :l.reggane@univ-boumerdes.dz

مقدمة

يعتبر المجتمع التعددي النيجيري أحد عوامل الجدال السياسي الغير المحسوم في الساحة السياسية النيجيرية، لما له من تأثيرات متعددة الأوجه على الاستقرار، ووحدة البلاد، واندماجها الوطني.

إن التركيبة المجتمعية التي تتميز بها نيجيريا، جعلتها تدخل في دوامة الخلافات والاضطرابات، وهذا بسبب التناحرات العرقية، والدينية، واللغوية المنتشرة بين مختلف مكونات المجتمع النيجيري، الشيء الذي قضى على الولاء الوطني، وساهم في انبثاق ولاءات جزئية تعرف بالولاءات الإثنية؛ وجراء هذا التنوع، أصبحت نيجيريا إحدى المعضلات الغير منحلة في غرب إفريقيا، فمن جهة هي أكبر دولة من حيث تعداد السكان، وغنية بمختلف الموارد الطبيعية خاصة النفطية منها، وقد أطلق عليها في الكثير من الأدبيات السياسية اسم عملاق إفريقيا، ومن جهة ثانية رغم مقوماتها السكانية والطبيعية، إلا أنها لم تستطع بناء إستراتيجـية فعالة لاحتواء تنوعها المـجتمعي، والقضاء على كل التـشرذمات المـهددة للأمن والاستقرار.

لذلك، ففهم الساحة السياسية النيجيرية، يستدعي الوقوف على قراءة وتفصيل في التركيبة المجتمعية لنيجيريا، وهذا لما له من تأثيرات على مختلف العمليات السياسية، وعلى كل مخرجات السلطة السياسية النيجيرية، فإدراك صناع القرار النيجيريين لخصوصية مجتمعهم وتركيبته المتنوعة، يساهم في إيجاد آلية لإعادة بنـــاء الولاء الوطني، والقضاء على الولاءات الفرعية، الشـــيء الذي يشكل أرضـية متينة للاندماج الوطني.

على هذا الأساس، تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي الإجراءات التي على نيجيريا إتباعها لكسب رهان الاندماج الوطني في ظل احتوائها على عدة انقسامات؟

للإجابة على هذه الإشكالية، تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: قراءة عامة حول المجتمع النيجيري

المحور الثاني: الإجراءات التي اتخذتها نيجيريا لكسب رهان الاندماج الوطني

المحور الثالث: التحديات المعيقة للاندماج الوطني النيجيري

1- المحور الأول: قراءة عامة حول المجتمع النيجيري

وصل عدد سكان نيجيريا في سنة 2018 إلى 190،9 مليون نسمة[1]، ما يجعل منها القوة الديمغرافية الأولى في إفريقيا؛ وهذه القوة الديمغرافية لها خصوصيتها، فهي متنوعة تتكون من عدة إثنيات تصل إلى أكثر من 250 إثنية، وكل إثنية لها لغتها، وعادتها، وديانتها وثقافتها، ورغم اختلاف الإحصائيات المقدمة من الجهات الرسمية أو الغير رسمية حول عدد المجموعات الإثنية المتواجدة بها، إلا أن هناك اتفاق حول وجود ثلاث مجموعات إثنية كبرى هي الهوسا فولاني بنسبة 29%، واليوروبا

بنسبة 21%، والإيبو بنسبة 18%، إضافة إلى فيجا بنحو 10%، والكانوري بنحو 4%، والايبيبيو بنحو 3،5% والتيف بنحو 2،5%[2] .

وأكبر ميزة تتميز بها هذه القوة الديمغرافية، أن تنوعها الحالي قد نتج عن ما قام به الاستعمار البريطاني الذي أتى إلى المنطقة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، فأسس مستعمرة لاجوس في سنة 1891، وواصل بسط نفوذه، فقام بدمج المحميات الشمالية والجنوبية ومختلف الممالك؛ فقد كانت نيجيريا قبل حدودها الحالية عبارة عن ممالك تشمل بعض مناطق من دولتي النيجر ومالي الحاليتين[3]؛ وقد انجر عن هذا الدمج مجموعات لغوية، وعرقية، وثقافية عديدة، شكلت التركيبة السكانية الحالية لنيجيريا، ففي الأخير كان الهدف البريطاني من هذا الدمج هو إحكام السيطرة وبسط نفوذها في المنطقة. وقد تمخض عن هذا التنوع، عدة مكونات تكون المجتمع النيجيري.

1.1-المطلب الأول: مكونات المجتمع النيجيري

كما تم ذكره آنفا، المجتمع النيجيري يحوي بين طياته عدة مكونات هي:

أولا- المكون الإثني[4]:

تتكون نيجيريا من أكثر من 250 إثنية، الشيء الذي ساهم في تكوين مجتمع تعددي متنوع، والمتفق عليه أنه من بين هذا العدد من الاثنيات توجد ثلاث إثنيات كبرى هي:

أ- **الهوسا فولاني:** وهي أكبر الاثنيات في نيجيريا، غالبيتهم من المسلمين، يتواجدون بالشمال، ويعتمدون في نشاطهم على الزراعة، وتعتبر مدينة كانو أبرز مدنها.

ب-**اليوروبا:** وهي ثاني أكبر المجموعات الإثنية في نيجيريا بعد الهوسا فولاني، يتمركزون بالجنوب الغربي، وينقسمون إلى مجموعات هي (oyo, ogun,osun, ondo, kawara)، ولكل من هذه المجموعات قائدها الخاص وإقليمها الخاص، وتتميز بممارسة النشاط الزراعي والتجاري في غالب الأحيان، ومعظم أفراد هذه الجماعة يدينون بالديانة البرونتستانية، إلا أن هناك أتباعا للدين الإسلامي، وبعض الوثنيون.

ت- **الإيبو:** وهي ثالث الاثنيات الكبرى بعد الهوسا فولاني واليوربا، يتواجدون في الجنوب الشرقي النيجيري، وهذه الإثنية تتكون من طبقات، أي أنها مجتمع طبقي لكل فرد فيه مكانته الاجتماعية، ومعظم أفرادها يدينون بالديانة الكاثوليكية، والمميز في هذه الإثنية أنها تتواجد في المنطقة التي تحوي أكبر الثروات النفطية النيجيرية.

ثانيا- المكون الديني:

ينقسم المجتمع النيجيري دينيا إلى مجموعتين رئيسيتين هما المسلمين والمسيحيين، وقد أثارت مسألة الإحصاءات المقدمة عن نسبة هاتين المجموعتين جدل كبير في أوساط الأكاديميين، إلا أن المتفق عليه أن نسبة المسلمين تفوق نسبة المسيحيين، دون إهمال وجود نسبة تصل إلى 10% من الديانات التقليدية. وتجدر الإشارة إلى أن الإسلام دخل لأول مرة إلى نيجيريا في القرن العاشر الميلادي، بواسطة

القوافل الإسلامية التي وصلت من الشمال إلى بحيرة تشاد، فتأسست مملكة برنو بشرق نيجيريا، ثم انتشر الإسلام بواسطة التجار، ورجال الطرق الصوفية بين قبائل الهوسا في شمال البلاد[5].

وقد ساهمت حركة الشيخ عثمان بن فوديو في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي في تطبيق الإسلام في كل نواحي الحياة، ففي سنة 1817 تكونت إمبراطورية إسلامية في الولايات الشمالية من نيجيريا، وظلت قائمة حتى نهاية القرن التاسع عشر، واتخذت المذهب المالكي مذهبا رسميا لها، كما تم بناء المساجد والمدارس والمكتبات[6]، ويعبر عن البعد الحركي والتنظيمي لهذه التعددية الدينية بوجود جمعيات وتنظيمات دينية تابعة لكلا الديانتين(الإسلامية والمسيحية)، فبالنسبة للدين الإسلامي نجد الطرق الصوفية، حيث تعتبر الأكثر انتشارا، وفيها طريقتين القادرية والتيجانية، وكان لهما الدور الكبير في نشر تعاليم الإسلام عن طريق بناء المدارس، والمعاهد العلمية، والزوايا –على الترتيب–، وقد أسلم على أيديهم الكثير من الوثنيين، إلا أن العلاقة بين هاتين الطريقتين كانت تتميز بالتوتر، فقد عملت الطريقة القادرية بفضل أتباعها الذين يشغلون الجهاز الإداري في شمال نيجيريا على فرض قيود على أتباع الطريقة التيجانية، الشيء الذي أدى إلى إراقة الدماء ووقوع آلاف الضحايا، ورغم ذلك كله، اضطرتا إلى المهادنة والاتحاد من أجل مواجهة الفكر السلفي[7]، إضافة إلى جماعة نصر الإسلام التي أسسها الحاج أحمد بيلو بتأييد من أمراء وزعماء الشمال، تهدف هذه الجماعة إلى نشر الإسلام، وتوحيد الجمعيات الإسلامية تحت مظلة واحدة؛ وبمقتل أحمد بيلو ونهاية الحرب الأهلية سنة 1970، تم إعادة تنظيم الجماعة تحت اسم المجلس النيجيري الأعلى للشؤون الإسلامية. إلى جانب الجماعات المذكورة آنفا، هناك جماعة إزالة البدعة وإقامة السنة التي أسسها إسماعيل إدريس سنة 1978، وهي حركة سلفية تعمل على تطهير العقيدة من شبهات الشرك والتبرك بالأضرحة والأولياء؛ وجمعية الطلبة المسلمين، وهي حركة طلابية تنتشر بين طلاب التعليم العالي في نيجيريا، وتدعو إلى الالتزام بتعاليم الإسلام في جميع مناحي الحياة[8].

هذا بالنسبة للجمعيات والتنظيمات الإسلامية، أما بالنسبة للجمعيات والتنظيمات المسيحية فنجد في المقدمة المجلس المسيحي النيجيري الذي تأسس في سنة 1930، ويضم تسعة كنائس بروتستانتية، يهدف إلى توحيد الكنائس العاملة في نيجيريا ودمجها في اتحادات كنسية، تتبعها الرابطة النيجيرية لكنائس الأدورا التي أنشأت سنة 1968[9]، كما أنشأ المسيحيون اتحاد الكنائس النيجيري في سنة 1965؛ وبعدما طورت الكنائس البروتستانتية والكاثوليكية تنظيمها وتنسيقها أسست ما يعرف بالجمعية المسيحية النيجيرية Christian Association of Nigeria CAN وهي تضم اتحاد الكنائس النيجيري، والكنيسة الكاثوليكية، والكنائس الخمسينية، والكنائس المستقلة، وتسعى CAN إلى توحيد كلمة المسيحيين والتحدث باسمهم مع الدولة والمسلمين[10].

ثالثا– المكون اللغوي:

تحوي نيجيريا أكثر من 450 لغة، ورغم ذلك تعد اللغة الإنجليزية اللغة الرسمية للدولة، وكون نيجيريا دولة متعددة الاثنيات، فكما توجد هناك ثلاثة إثنيات كبرى من بين 250 إثنية، كذلك هناك ثلاث

لغات كبرى منتشرة، منها لغة الهوسا الأكثر انتشارا في الشمال، ويصنفها علماء اللغات من الغات الأفروأسيوية، ولغة اليوروبا والإيبو المنتشرة في الجنوب والتي تعدان من اللغات النيجر/كنغو؛ ويعد الإقليم الشمالي لنيجيريا أكثر تجانسا لغويا من الإقليم الجنوبي، لأن لغة الهوسا هي اللغة المشتركة لدى سكان الإقليم، تستخدم في عدة ميادين، بينما الإقليم الجنوبي يعرف تصارع اللغات، فبالإضافة للغتي اليوروبا والإيبو، هناك لغات الأقليات الإثنية، حيث هذه الأخيرة لا تقبل التنازل عنها، لذلك ولتجنب الصراع اللغوي الذي قد يؤدي إلى صراع دموي، اتفق غالبية سكان نيجيريا قبل سنة 1966 على قبول ثلاث لغات كبرى كلغات محلية وطنية هي الهوسا، واليوروبا والفولاني، وجعلها تدرس كلغات لها درجات جامعية في جامعة إيبادان، كما تقوم معظم الجامعات النيجيرية فضلا عن معهد اللغات بإجراء أبحاث على اللغات المحلية[11]. ويمكن القول أن نيجيريا لم تعر اهتماما كبيرا لتعددها اللغوي، والدليل على ذلك ليس لديها سياسة لغوية وطنية واضحة، ولم يتم التطرق إلى موضوع اللغة، أو برمجته في جدول أعمال الحكومات المتعاقبة سواء المدنية أو العسكرية منذ الاستقلال إلى الوقت الحالي.

رابعا- المكون الإقليمي[12]:

حيث تتكون نيجيريا من ثلاث أقاليم رئيسية، تتصف بطابعها الإثني تبعا للاثنيات الثلاث الكبرى المذكورة آنفا والتي يمكن حصرها:

أ- **الإقليم الشمالي:** ويعد من أكبر أقاليم نيجيريا، حيث يشكل 75% من المساحة الكلية فيها، من أهم إثنيات هذا الإقليم نجد الهوسا، والفولاني، والكانوري، والتيف، والنوبية، كذلك يوجد اليوروبا في المناطق المتأخمة للإقليم الغربي في مدينة الورين وكابا، وتعتبر إثنية الهوسا أكبر هذه الاثنيات انتشارا في نيجيريا وتستحوذ على هذا الإقليم، وقد شكلت هذه الإثنية ما يعرف بممالك الهوسا القديمة وهي سبعة(كانوا، وزاريا، وكاسنا، ورانو، وغوبير، ودورا، وزمفرا)، وتعد هذه الممالك من أهم مراكز التوسع الإسلامي في نيجيريا خاصة، وفي إفريقيا منذ دخول الإسلام إليها عن طريق المسلمين القادمين من شمال إفريقيا ومن مالي والدول المجاورة الأخرى، علما أن الإسلام كان معروفا لدى قبائل الهوسا منذ سنة 1300، وقد ازداد تأثيره مع تدفق المهاجرين، والتجار إلى المدن والقرى لاسيما في سنة 1800، إذ أعلن جميع ملوك الهوسا اعتناقهم الإسلام واعتبروه الدين الرسمي لممالكهم، وقد سعت عدة بعثات تبشيرية نشر المسيحية بين القبائل النيجيرية، إلا أن تمسكها بالدين الإسلامي أفشل تلك المحاولات ولم يكن لها تأثير في مناطق الهوسا، إلا أنه في مرحلة الاستعمار البريطاني تمكنت البعثات البريطانية من نشر المسيحية في منطقة زاريا مستغلة الرعاة والبدو الذين يجهلون مبادئ الدين الإسلامي، وأمام ذلك ظهرت في الإقليم الشمالي حركة إصلاحية قادها الشيخ عثمان دان فودي سنة 1804، كان من نتائجها توحيد الشمال النيجيري تحت حكم خلافة سوكوتو، وامتد انتشار الإسلام إلى مجتمعات الفولاني في المناطق الوسطى والشمالية عن طريق التجار من رجال الهوسا والبورنو والنوبا، وقد اندمج الهوسا بالفولاني عن طريق المصاهرة، ولاسيما بعد الحركة الإصلاحية التي قادها الشيخ عثمان دان فودي والتي نتج عنها ثقافة

مشتركة بين الاثنين، لذلك أطلق عليهم إثنية الهوسا- فولاني، أما نظام الحكم كان أشبه بنظام حكم ملكي يحكمه الأمراء انطلاقا من التقاليد الإسلامية المتوارثة لخدمة مصالحهم، أما الاثنيات المتمثلة في التيف والنوبيه وغيرها من الاثنيات التي تعتبر أقلية في الحزام الأوسط يعتنقون المسيحية والوثنية، وقد أضفت الاختلافات الدينية والمعتقدات مزيدا من التعقيد على مشكلة القبيلة في شمال نيجيريا.

ب- إقليم الجنوب الغربي: تسكنه قبيلة اليوربا التي تضم عدة قبائل صغيرة، وهم شعب من شعوب إفريقيا الاستوائية، تقطن تلك القبائل في الجنوب الغربي من البلاد، ويمتد موطنها الأصلي بين النيجر وبنين حاليا – سابقا تدعى بنين الداهومي- وهي من القبائل الوثنية، إلا أن عددا كبيرا من أبنائها اعتنقوا الإسلام والمسيحية، بتأثير المسلمين في شمال نيجيريا والمسيحيين في جنوبها، وقد بلغ عدد من اعتنقوا الإسلام أكثر من نصف السكان، وأسست تلك القبائل قديما بعض الممالك المستقلة، أهمها مملكة الإيدو- يوربا في بنين-، والتي كانت تتمتع بقوة عسكرية وسياسية هيمنت على منطقة امتدت من جنوب غرب نيجيريا إلى شرق بنين حتى القرن الثامن عشر إذ سقطت على يد قبائل الهوسا المسلمين؛ تأثرت قبائل اليوروبا بالبعثات التبشيرية المسيحية في نيجيريا التي وصلت إلى سواحلها في النصف الثاني من القرن الخامس عشر، ولم تبدأ في الانتشار الفعلي إلا في القرن التاسع عشر خاصة جنوب شرق نيجيريا، واعتنقت تلك القبائل الدين المسيحي مما هيئ المجال لسكانها التعليم، وانتشرت بينهم الأفكار الأوروبية والغربية التي أدت إلى ظهور طبقة مثقفة منهم أصبحت أكثر الجماعات تقدما وتطورا في البلاد، كما اتصفت قبائل اليوربا بحبها للسكن في المدن لذلك سكن عدد كبير منها بمدن الإقليم الغربي، ولاسيما مدينة إيبدان عاصمة الإقليم الجنوب الغربي.

ب- **إقليم الجنوب الشرقي:** وتسكنه قبائل الإيبو التي تتركز في المناطق الداخلية من الإقليم، وغالبيتها تعتنق الدين المسيحي، كانت مجزأة تفتقر لوجود قيادة موحدة وسلطة مركزية قوية، وكان لبيئة الغابات الاستوائية والمدارية الكثيفة في الإقليم الشرقي أثرها على قبائل الإيبو، إذ عاشت بعدة مناطق قروية متفرقة عن بعضها البعض، اتصفت تلك القبائل برغبتها في التسلط والسيطرة، ونظرتها المتعالية للقبائل الأخرى وأسوء ما اتصفت به هو الفتنة، فقد أثارت الخلافات بين أبناء القبائل الأخرى باستمرار.

2.1- المطلب الثاني: العوامل المساهمة في الانقسامات الموجودة في نيجيريا

يعتبر الاستعمار البريطاني السبب الرئيسي لما آلت إليه اليوم الأوضاع في نيجيريا-دون الإغفال عن وجود أسباب أخرى متنوعة- فقد تركت بريطانيا خلفها أرضية موقوتة قابلة لتفجير الصراعات والاضطرابات، وهذا جراء السياسة التي انتهجتها بريطانيا في السيطرة على نيجيريا، حيث أنها لم تستعمرها كإقليم موحد، وإنما أدارتها بشكل منفصل، مستعملة مبدأ فرق تسد، وقد ساعدها على ذلك طبيعة المجتمع النيجيري الذي يتميز بالتعددية الإثنية، والدينية، واللغوية، والثقافية، وحتى التعدية الإقليمية وذلك بوجود أقاليم كبرى، حيث أن في هذه الفترة كانت نيجيريا مقسمة بين إقليمين الشمالي الذي تقطنه إثنية الهوسا- فولاني بأغلبية يدينون بالإسلام، والإقليم الجنوبي الذي تقطنه إثنيتي اليوروبا والإيبو،

وبالانتشار الواسع للمسيحية، لذا استغلت بريطانيا هذه الوضعية وقامت بحكم الإقليمين بطرق مختلفة؛ أما بالنسبة للإقليم الشمالي لنيجيريا، فقد طبقت فيه الحكم الغير مباشر، حيث اعتمدت على الرؤساء والزعماء المحليين، وجعلتهم جزء من الإدارة البريطانية، وهذا بعدما أبقتهم في أماكنهم؛ وبريطانيا بتطبيقها هذا الحكم ضمنت ولاء وتعاون الزعماء المحليين مع جهازها الإداري، كما ضمنت استمرارها في استغلالها لمختلف موارد نيجيريا، بالإضافة إلى أن هذا الحكم وفر على بريطانيا المال، وذلك بتقليل النفقات على الإدارة وتوفير الأموال التي يتطلبها إنشاء جهاز إداري لحكم المستعمرات حكما مباشرا، وبفضل هذا النظام زعماء الإقليم الشمالي أصبحوا عملاء لدى الحكومة البريطانية، وأصبح الرئيس أو الزعيم دليلا للضابط البريطاني أو ممثلا للحاكم العام[13]، أما فيما يخص الإقليم الجنوبي لنيجيريا، فقد تم إخضاعه عن طريق البعثات التبشيرية والقناصل والتجار، وقد استفاد هذا الإقليم من هذا الحكم، وهذا باستفادته من السياسات الصحية والتعليمية التي كانت تقدمها البعثات التبشيرية، ما جعل هذا الإقليم أكثر حظا من الإقليم الشمالي في مجالي الصحة والتعليم، الشيء الذي أدى إلى ظهور فجوة بين الشمال والجنوب، وعملت بريطانيا على تكريس العداء خاصة على الأساس الديني، وجعلت المجتمع في نيجيريا يبدو وكأنه منقسم شمالا وجنوبا، لكل واحد منه خصائصه، ليس هذا فقط وإنما جسدته واقعيا، ففي حين أن الإقليم الشمالي حافظ على عاداته وتقاليده وعلى السلطة السياسية ، ولكن في نفس الوقت يعرف تخلفا اقتصاديا وعلميا، فإن الإقليم الجنوبي قد أنشأ قوة اقتصادية هائلة، ولديه نخب علمية تكونت على الثقافة الغربية، وعلى هذه الفروقات تم دمج الإقليمين في 1914[14]، وهذا الحكم والإستراتيجية التي طبقتها بريطانيا في سيطرتها على نيجيريا لها تداعيات كبرى إلى الوقت الحاضر، فقد خلقت بذور الصراع من خلال إخلالها بتوازن شمال- جنوب، وهذا يظهر في طريقة توزيع الثروات والسلطة، كما وضعت أسس متينة للسياسة الإثنية المبنية على الانقسامات، والتي نراها اليوم متجذرة في مختلف تعاملات الدولة وإدارتها.

2- المحور الثاني: الإجراءات التي اتخذتها نيجيريا لكسب رهان الاندماج الوطني

إن السياسة التي وضعها الاستعمار البريطاني في ظل حكمها لنيجيريا، ساهمت في خلق الاحتقان والتنافس بين مختلف الاثنيات، ما أدى إلى عدة انقلابات عسكرية بعد الاستقلال، وظهور أربعة جمهوريات آخرها الجمهورية الرابعة في سنة 1999؛ لذلك ومن أجل الاستقرار والأمن، وبناء اندماج وطني وللحفاظ على الوحدة الوطنية، عمدت الدولة إلى العمل على معالجة الصراعات والولاءات الفرعية، وهذا عن طريق آلية تقاسم السلطة التي تشمل ركيزتين أساسيتين، أما الأولى فهي تقاسم السلطة السياسية، وهذا بإرساء الطابع الفيدرالي، ومبدأ التوزيع الإقليمي، إضافة إلى تبني الطابع الفيدرالي في تكوين الأحزاب السياسية ، والثانية هي تقاسم السلطة المالية التي يتمثل جوهرها في توزيع الإيرادات.

1.2-المطلب الأول: تقاسم السلطة السياسية

لقد تمت صياغة تقاسم السلطة في نيجيريا بلغة الفيدرالية، حيث أن الفيدرالية النيجيرية تتكون من ثلاث دوائر حكومية، أما الأولى فهي دائرة المستوى الاتحادي الذي يتكون من 36 ولاية إلى جانب إقليم

العاصمة الاتحادية أبوجا، والدائرة الثانية هي الدائرة الإقليمية التي هي خاصة بكل ولاية من ولايات الدولة، والدائرة الثالثة هي الدائرة المحلية التي تتكون من حكومات محلية؛ وهذه الدوائر لطالما كان التنوع الإثني، والديني واللغوي فيها متجذرا، وحاضرا في كل مناسبة، إذ هي عوامل رئيسية في تأجيج الصراعات؛ فكون مجتمع نيجيريا فسيفساء من الاثنيات، أدى ذلك إلى خلق بيئة من ألاستقرار، ولأمن، لذلك كانت ترتيبات تقاسم السلطة السياسية إحدى مستويات آليات إدارة التنوع، لذلك إلى جانب الطابع الفيدرالي، هناك مبدأ توزيع السلطة على أساس إقليمي، الذي يدور جوهره حول تقسيم مختلف المناصب السياسية ضمن خريطة إثنية تشمل إشراك مختلف مكونات المجتمع النيجري، وهذا المبدأ رغم أهميته في إخماد الصراعات وإحلال الاستقرار، إلا أنه لم تتم دسترته رغم المحاولات المتكررة لذلك[15].

وبالرغم من أن هذا النمط لا يستند إلى قرار رسمي نابع من الدستور كما تم ذكره سابقا، إلا أنه تم التعامل به منذ الاستقلال إلى الوقت الحالي، ومن مظاهر ذلك تقسيم نيجيريا في حقبة الرئيس السابق إبراهيم بابانجيدا إلى ستة مناطق جغرافية سياسية، وهذه المناطق هي الشمال الشرقي، الشمال الغربي، الشمل الأوسط، الجنوب الغربي، وجنوب جنوب، والخريطة رقم 01 تظهر هذه المناطق، والولايات التي تنتمي لكل منطقة[16].

خريطة رقم 01: المناطق الجغرافيا الستة التي تنقسم إليها نيجيريا

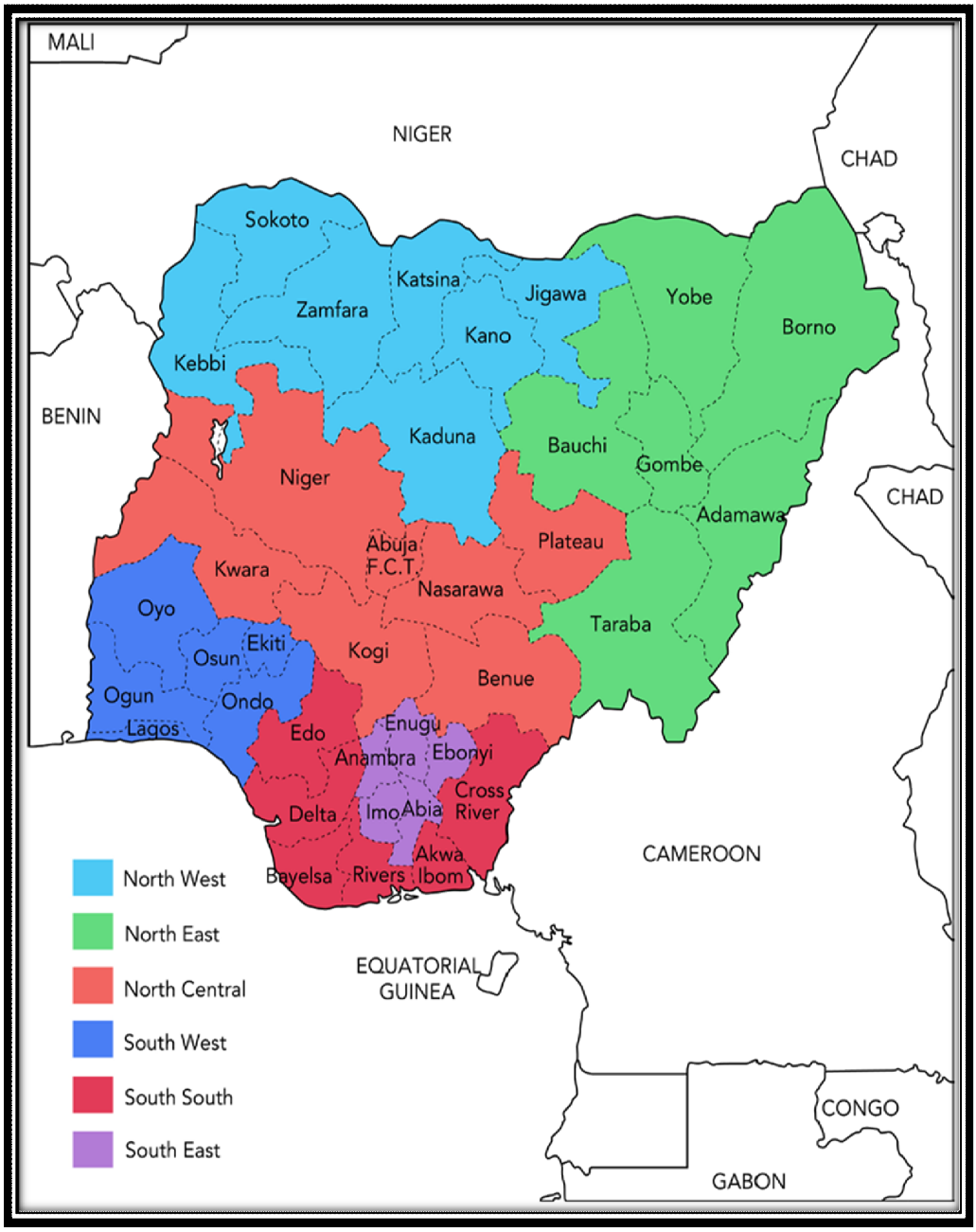

المصدر: Alexander Thurston, **Background to Nigeria's 2015 Elections**(Wishington : Centre for Strategic and International Studies, 2015), p4.

هذا، ومن أجل ضمان التمثيل العام لكل مكونات المجتمع، قامت نيجيريا بتطبيق الطابع الفيدرالي على الأحزاب السياسية وبكافة هياكلها، سواء على مستوى اللجنة التنفيذية، أو غيرها من الهيئات الإدارية الأخرى المكونة للحزب، لذا تنص المادة 223 الفقرة(1/ب) من دستور 1999، على أنه يجب أن تعكس الهيئة التنفيذية أو غيرها من الأجهزة الحاكمة للحزب الطابع الفيدرالي لنيجيريا، وتوضح الفقرة (ب) ذلك بالقول أن أعضاء الجهاز الحاكم بالحزب يجب أن يكونوا من ولايات مختلفة لا تقل عن ثلثي عدد

الولايات أعضاء الاتحاد الفيدرالي، فضلا عن العاصمة الاتحادية أبوجا، ووفقا لهذا تم منع 32 حزبا لعدم قدرتهم على استيفاء هذا الشرط[17]، كما يمنع وضع شعارات، أو أسماء، أو رموز، تخص إثنية واحدة، ويجب أن تكون التعيينات في مؤسسات الخدمة العامة تعكس إلى حد ما التنوع اللغوي، والإثني، والديني، لذلك وجب على رئيس الجمهورية أن يعين وزيرا واحدا على الأقل من كل ولاية في الاتحاد، كما يجب عليه أيضا أن يراعي الطابع الفيدرالي في تعيين المسئولين الأخريين كالسفراء، والمفوضين الساميين أو الرؤساء التنفيذيين إلى آخر ذلك من الوظائف التي تعكس الطابع المتنوع لنيجيريا، وقد أدى تبني هذا المبدأ إلى زيادة تمثيل المجموعات الإثنية في الهيئات الحكومية المختلفة، وفي ظل الجمهورية الرابعة قد طبق هذا المبدأ كثيرا، فعلى سبيل المثال لا الحصر خلال عهدتي الرئيس أوباسانجو كان هناك توزيع عادل إلى حد ما للمكاتب الوطنية، بالرغم من تغييرات طفيفة حدثت بين العهدة الأولى والثانية.[18]

2.2-المطلب الثاني: تقاسم السلطة المالية

تعد هذه المسألة رهانا كبيرا لمختلف الحكومات المتعاقبة، سواء كانت عسكرية أو مدنية، الشيء الذي أدى إلى إنشاء لجان* عدة لتحديد معايير معينة لتقاسم الإيرادات، لأن هذه الأخيرة أمر أساسي؛ فتقاسم الإيرادات في نيجيريا يتحقق عبر الوحدة الوطنية، والنمو الاقتصادي، والتنمية المتوازنة؛ ففي نظام الحكم الفيدرالي النيجيري، يشمل تخصيص الإيرادات برنامجين، أما الأول هو برنامج التقاسم الرأسي الذي هو عبارة عن تقاسم الإيرادات بين الحكومة المركزية ومختلف الوحدات الأخرى المكونة للفيدرالية، والثاني هو برنامج التقاسم الأفقي وهو عبارة عن تقسيم الإيرادات على مستوى الولايات، لذلك لطالما كان السؤال الأساسي في نيجيريا يدور حول من يحصل على حصة الأسد،متى وكيف؟، خاصة وأن نيجيريا تحصل على 80 % من عائداتها من النفط، لذا فتوزيع هذه العائدات بين مستويات الحكم الثلاث تعتبر معضلة، كما تبقى صيغة توزيع العائدات تشكل جوهر المناقشة العامة[19].

إن تقاسم السلطة المالية أو كما يتم تسميتها في بعض الأدبيات السياسية الفيدرالية المالية في نيجيريا لها أساسها القانوني المنصوص عليه في دستور 1999 وهذا في المواد 162 حتى 168؛ ففي عهد الرئيس أولسيجون أوباسنجو كان الاقتراح الذي تم تقديمه إلى الجمعية الوطنية من طرف لجنة تخصيص تعبئة الإيرادات والمفوضية المالية يتمثل في منح 41.3% للحكومة الفيدرالية، و31% للولايات، و16% للحكومات المحلية، و11.7% للصندوق الخاص، و1.2% لإقليم العاصمة أبوجا، والتعليم الأساسي 7%، وللبيئة 1%، والموارد الطبيعية 1%، والزراعة والتنمية المعدنية الصلبة1.5%، إلا أنه وقبل أن تتمكن الجمعية الوطنية من مناقشة هذا الاقتراح كان هناك حكم من المحكمة العليا في أفريل 2002 بشأن دعوى مراقبة الموارد التي ألغت شرط الأموال الخاصة، وفي ماي 2002 الرئيس أوباسنجو قام بإعادة توزيع الصيغة مستندا إلى أمر تنفيذي أعطى الحكومة الفيدرالية 56%، و24% للولايات،و20% للحكومات المحلية، ولكن لم يتم قبول هذا التوزيع، لذا قام الرئيس أوباسانجو بمراجعة الأمر التنفيذي في جويلية 2002 ، وقدم بعض التعديلات حيث تم منح الحكومة الفيدرالية 54.68%،

والولايات 24.72%، و20.60% للحكومات المحلية، وفي مارس 2004 أصدر وزير المالية آنذاك الدكتور "أوكونجو إيويالا" خطابا يقضي بتعديل الأمر التنفيذي الثاني الذي يزيد من تخصيص الولاية إلى 26.72٪ ويقلل من الحكومة الفيدرالية إلى 52.68%. لم يبقى التعامل بهذه الصيغة طويلا وإنما أعادت لجنة تخصيص تعبئة الإيرادات والمفوضية المالية تقديم اقتراح آخر بشأن صيغة الإيرادات حيث اقترحت46.63٪ للحكومة الفيدرالية، و33% للولايات، و20.37% للحكومات المحلية. ونتيجة لعدة أسباب وأهمها عدم تحقيق العدالة في التوزيع تم تجميد العمل بهذه الصيغة حتى سبتمبر 2004، حيث تم تقديم اقتراح آخر إلى الرئيس، ويوصى هذا الاقتراح بـ 53.69٪ للحكومة الفيدرالية، و31.10% للولايات و15.21% للحكومات المحلية، كما هناك 6.5% مأخوذة من الحكومة الفيدرالية لتلبية احتياجات الصناديق الخاصة، وبالتالي أصبحت الحكومة الفيدرالية تأخذ 47.19% فقط[20].

وقد اعتمدت الحكومة في نيجيريا في صياغة هذه النسب للتوزيع على عدة مبادئ أهمهما عدد السكان، وطبيعة الأرض، الاشتقاق وهذا خاص بالولايات التي تعتبر منبع للمواد الأولية خاصة النفط، ودرجة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومستوى المعيشة، وهذه المبادئ معمول بها حتى يومنا هذا[21].

على أساس ما تم ذكره آنفا، يتبادر إلى الذهن سؤال حول مدى نجاعة الإجراءات التي اتخذتها نيجيريا في كسب رهان الاندماج الوطني؟، لأنه على الرغم من الإجراءات المتخذة إلا أن نيجيريا استمرت في أوضاع العنف والفوضى وعدم الاستقرار، نتيجة عدم الاحتواء الحقيقي للانقسامات الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية، ولأن المجتمع التعددي الموجود في نيجيريا ما هو إلا قنبلة موقوتة قد تنفجر في أي وقت، خاصة إذا لم يتم إدارة التعدد بطرق عقلانية، على هذا الأساس يمكن القول أن الاندماج الوطني في نيجيريا تعرقله بعض التحديات، وهذا ما سيتم التطرق إليه في المحور التالي من الدراسة.

3- المحور الثالث: التحديات المعيقة للاندماج الوطني النيجيري

لم يستطع النظام السياسي النيجيري إدارة التنوع والتعدد الذي يعرفه مجتمعه، على الرغم من المحاولات المتكررة والآليات التي انتهجها، ما أدى بهذا التنوع إلى التأثير سلبيا على الدولة ومن مظاهر ذلك ما يلي:

1.3-المطلب الأول: انتشار الهويات الفرعية

حيث تقوم الجماعات الإثنية بتغليب هويتها الفرعية الخاصة على الهوية العامة، وعدم إيجاد عناصر مشتركة فيما بينها، ما أدى في كثير من الأحيان إلى نزاعات دموية، خاصة مع وجود ثلاثة إثنيات كبرى تصبغ الأقاليم التي تسيطر عليها بصبغتها الخاصة، بحيث أن الإقليم الشمالي يطغى عليه طابع الهوسا-فولاني، والإقليم الغربي يطغى عليه طابع اليوروبا، والإقليم الشرقي بطابع الايبو؛ وقد تمكنت كل جماعة إثنية من هذه الجماعات من تحقيق قدر من الاندماج داخل أقاليمها[22].

2.3-المطلب الثاني: التوزيع الغير العادل للموارد الوطنية

يشتكي النيـــجيريين من التوزيع الغير عادل للثروات خاصة منها النـفطـــية، ما أدى إلى انتـــشار

أزمات وصراعات دموية، ولعل أزمة دلتا النيجر خير مثال على ذلك، حيث تعتبر هذه المنطقة أكبر منطقة نفطية في نيجيريا، فيها آبار نفطية يصل إنتاجها إلى نحو 90% من الإنتاج العام للبلد، لذا عرفت هذه المنطقة عدة صراعات، تارة بين سكانها والحكومة، وتارة أخرى بين سكانها والشركات الأجنبية التي تعمل في استخراج البترول في المنطقة، وهذا بسبب الفقر والحرمان الذي تعانيه المنطقة على الرغم مما تزخر به من ثروات نفطية وغيرها، ويمكن إجمال أسباب هذا الحرمان في سياسات الحكومة الفيدرالية التي تفتقر إلى عدالة التوزيع، وتدني الخدمات التي تقدمها للسكان إن لم نقل منعدمة في غالب الأحيان، إضافة إلى تدمير البيئة من خلال القضاء على الثروة الحيوانية والفلاحة، وتهديد صحة السكان نتيجة حرق الشركات الأجنبية للغاز الطبيعي المصاحب لاستخراج النفط وتسريباته، ورمي النفايات النفطية دون أخذ الاحتياطات اللازمة، ما دفع لظهور جماعات مسلحة داخل المنطقة للدفاع عن حقوق سكانها، الذي أدى إلى انفلات أمني ومواجهات عنيفة بينها وبين الجيش النيجيري[23].

3.3-المطلب الثالث: الصراع الطائفي الدائر بين المسلمين والمسيحيين

تظهر الإحصائيات المتاحة من الهيئة الوطنية النيجيرية للإحصائيات أن 50% من إجمالي سكان نيجيريا يدينون بالإسلام، و40% يدينون بالمسيحية، في حين يدين الباقون (10%) بديانات وثنية. ويحوي إقليم الشمال أكبر كثافة مسلمة، حيث يشكل المسلمون فيه 95%؛ وتشهد منطقة الغرب حالة تجاذب بين الإسلام والمسيحية، إذ يشكل المسلمون 50% والمسيحيون 45%، وإن كانت التجاذبات هذه لا تصل حد الاشتباك والمواجهة كما هو الحال في الشمال، وتنتشر المسيحية في منطقة الحزام الأوسط والمناطق الوسطى إضافة إلى بقايا الوثنية، في حين أن منطقة شرق البلاد تسودها الديانة المسيحية بنسبة 65% بجانب الوثنية بنسبة 43% والإسلام بنسبة 2%، وحول هذا الوضع الطائفي المعقد تسود حالة حراك في المناطق الشديدة المركزية والسيطرة للديانة الأغلبية، حيث تتحرك الأقليات الطائفية للفت الأنظار إليها وإعادة الاعتبار لها، كحالة جماعة كاجيس المسيحية في مدينة كادونا الشمالية حينما تحركت ضد إعلان تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الولاية عام 2000، وتتكرر مشاهد النزاع الطائفي حتى بين أبناء القبيلة الواحدة كما هو الحال بين المسلمين والوثنيين من أبناء اليوروبا، وتسجل سنويا ضحايا وجرحى بالعشرات[24].

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة، يظهر أن المجتمع التعددي النيجيري مجتمع منقسم بشدة، حيث أنه لا يتم التمييز بين مجموعاته من خلال المكونات الإثنية واللغوية والدينية فحسب، بل أيضا يتم التمييز بين مجموعاته من خلال الحجم والقوة والتأثير، لذا فالمجتمع التعددي في نيجيريا بدلا من أن يكون نعمة وأداة لتحقيق التكامل، وبناء دولة قوية، كان نقمة وعامل مهدد لوحدة البلاد وتماسكها نظرا للانقسامات التي يعاني منها، لذا وأمام هذه الأوضاع عملت الحكومات المتعاقبة على السلطة في نيجيريا على اتخاذ إجراءات وسياسات للحفاظ على الأمن والاستقرار، والقضاء على الصراعات والفوضى المنتشرة في البلاد،

إلا أنها لم تصل للمستوى المطلوب، حيث هناك استمرار الولاءات الفرعية ووجود توترات متكررة بين مختلف الاثنيات، الشيء الذي انعكس سلبا على مختلف المشاريع التنموية في البلاد.

يشكل الاندماج الوطني أكبر رهان تواجهه نيجيريا منذ استقلالها إلى اليوم، وهذا نظير أهميته واعتباره السمة المميزة للوحدة والتنمية في أي نظام سياسي، وأرضية خصبة للتكامل الوطني، لذلك من أجل تحقيقه من الضروري أن يرى النيجريون أنفسهم ينتمون إلى بلد واحد غير قابل للتجزئة، وأن يتجاوزوا انتماءاتهم الإثنية، وهذا عن طريق بناء مقاربة إنسانية محورها الأساسي هو الفرد دون النظر إلى انتمائه العرقي، أو الديني، أو اللغوي، وعلى الدولة أن تبذل مجهودا أكبر في سبيل تحقيق ذلك، وهذا عن طريق إرساء المواطنة، والعدالة، وبناء دولة القانون، وفتح مبدأ تكافؤ الفرص.

من خلال هذه الدراسة أيضا تم الوصول إلى نتيجة هامة هي أن صناع القرار في نيجيريا ليس لهم تواصل حقيقي مع المجتمع، ما يعني غياب العملية الاتصالية التي تعتبر من أهم العمليات التي تستعين بها الدول للوصول إلى مطالب شعبها، وفي نيجيريا يظهر هذا الخلل من خلال عدم تمكن الحكومات المتعاقبة من استيعاب كل الشرائح الموجودة في المجتمع، والرد على مطالبها، لذلك إلى يومنا هذا هناك استمرار للعنف والتوتر في مختلف الأقاليم النيجيرية، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن نيجيريا اليوم تعيش فيها مجموعتين سكانيتين، أما الأولى فهم السكان الذين ينتمون إلى السياسة على غرار النخبة الحاكمة، ورؤساء الأحزاب ونوابهم وكل الموالين لهم، والثانية هم السواد الأعظم من سكان نيجيريا الذين يكادوا يعيشون في فقر مدقع نتيجة استيلاء الأولى على هياكل الدولة واستغلال ثروات البلاد لصالحهم، وعليه وبناءا على ما تم ذكره توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية:

-على القيادة السياسية النيجيرية أن يكون لها إرادة قوية للتعامل بكل جدية مع المجتمع النيجيري بكل مكوناته دون تميز إثني، أو ديني، أو لغوي، أو إقليمي؛

-إعادة النظر في علاقة الدولة بالمجتمع، وهذا عن طريق عودة الدولة لممارسة وظائفها المنوط إليها، وفي نفس الوقت على المجتمع أن يكون فعالا ومبادرا للمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة، وفي بناء دولة قوية متماسكة؛

-تشجيع الحوار بين مختلف الفئات المكونة للمجتمع النيجيري، وهذا عن طريق التوعية بإيجابية التعدد والتنوع، وكذلك إنشاء منتديات تقرب بين مختلف الفئات المجتمعية لبناء الولاء الوطني؛

-فتح قنوات الاتصال والتواصل بين الدولة والمجتمع، من أجل مساعدة النظام على التسيير الحسن للحكم، وكذلك الوصول إلى كل الأقاليم النيجيرية دون تمييز؛

-القضاء على الفساد المؤدي إلى التوزيع الغير عادل للثروات، والذي كان ومازال من الأسباب الرئيسية لانتشار الصراعات والفوضى خاصة في المناطق المنتجة للنفط، وهذا عن طريق المراقبة والتحقيق.

الهوامش

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي لعام 2018، 2018، ص46.

2-السيد علي أبو فريحة، المسلمون في نيجيريا وإشكالية بناء الدولة: استثناء مؤقت أم خلال دائم! ، مجلة قراءات إفريقية، العدد 11، جانفي/مارس 2012، ص35.

3- بابكر حسن قدري ماري، دولة نيجيريا، الخرطوم، المركز الإسلامي الإفريقي، 1986، ص4.

4- سفيان داسي، دراسة في التعقيدات الإثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا، مجلة قراءات إفريقية، العدد 33، 2017، ص ص 58-59.

5- بابكر حسن قدري ماري، مرجع سابق الذكر، ص 3.

6- رأفت صلاح الدين، الانتخابات النيجيرية..والطموح للاستقرار، مجلة البيان، العدد 335، 2015، على الرابط: www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=4307

7- عبير شوقي ذكي جرجس، العلاقة بين الدين والسياسة في إفريقيا دراسة لبعض حركات الإسلام السياسي والأصولية المسيحية، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2015، ص75.

8- علي أبو فريحة، مرجع سابق الذكر، ص 36.

9- آمنة سعدون عباس البوناشي، التطورات الدتخلية في نيجيريا 1979-1999، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة القادسية، 2017، ص 14.

10-كلود أبو شقرا، نيجيريا الحاضنة أكبر كتلة مسيحية في إفريقيا، على الرابط:

https://claudeabouchacra.wordpress.com/2014/05/04/أف-في-مسيحية-كتلة-أكبر-الحاضنة-نيجيريا

11- محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقيا، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1980، ص ص 136-137.

12- آمنة سعدون عباش البوناشي، مرجع سابق الذكر، ص ص 3-6.

13-عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوق الجمل، تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة، 1998، ص 89

14-محمد فاضل علي باري، سعيد إبراهيم كريدية، المسلمون في غرب إفريقيا تاريخ وحضارة، لبنان، دار الكتب العلمية، 2007، ص ص 307-308.

15- Nkwachukwu Orji, Power-Sharing The Element of Continuity in Nigeria Politics, Central European University, Departement of Political Science, 2008,p167.

16- Abdulwali Yahaya, List of All Geopolitical zones in Nigeria Presently , in the site : https://www.nigerianinfopedia.com/list-geopolitical-zones-in-nigeria-presently/

17- شادي أحمد محمد عبد الوهاب، تقاسم السلطة الاندماجي: الديمقراطية في دول يمزقها الصراع، مجلة الديمقراطية، العدد 56، 2014، ص30.

18- Emmanuel Remi Aiyede, Federalism, Power Sharing and the 2011 Presidential Election in Nigeria , Journal of African Elections, Volume11, N°01, 2012, p 39

* - من هذه اللجان نذكر: the Phillipson Commission 1946, the Hicks-Phillipson Commission 1951, the Chicks Commission 1986, the Raisman Commission 1958 ,the Binns Commission 1964, the Dina Interim Committee 1986, the Aboyade Technical Committee 1977, the Okigbo Commission 1980.

19- Orokpo Ogbole F.E and Stephen, Makoji Robert, Revenue Allocation Commissions and the Contradictions in Nigeria's Federal System : A Revisitation , Journal of Social Science and Policy Review, Volume4, 2012, pp 83-84.

20-Richard Amaechi Onuigbo, Eme Okechukwu Innocent, State Governors and Revenue Allocation Formula in Nigeria : A Case of the Fourth Republic , International Journal of Accounting Research, Volume 2 , N° 7, 2015, pp19-20.

21- Victor.I Lukpata, Revenue Allocation Formulae in Nigeria : A Continuous Search , International Journal of Public Asministration and Management Research (IJPAMR), Volume2, N° 1, 2013, p32.

22-هيفاء أحمد محمد، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مجلة دراسات دولية، العدد 46، 2010، ص 103.

23-آمد ممد جالو، دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا حالة نيجيريا، مجلة قراءات إفريقية، العدد 25، 2015، ص49.

24-الخضر بن عبد الباقي محمد، العوامل الداخلية لأزمة نيجيريا، على الرابط:

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/2552394a-6bf3-4487-ac69-37de262854b1